

مجلس المستشارين يصادق على مشروع القانون المالي لسنة 2009

صادق مجلس المستشارين ، أول أمس ، بالأغلبية، على مشروع القانون المالي لسنة 2009 وحظي المشروع الذي يضم خمسين مادة، بتأييد 65 صوتا مقابل 27 من المعارضين. وصادق المجلس قبل ذلك وخلال نفس الجلسة، على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي والخاص بالنفقات، حيث تم التصويت على الميزانيات المدرجة ضمن اختصاصات اللجن النيابية. وكان المجلس قد صادق ، بالأغلبية أيضا على الجزء الأول من مشروع القانون المالي والمتعلق بالمداخيل وطغت على مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009 تحوفات عدد من المستشارين من عدم قدرة المشروع على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، ومدى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في ظل هذه الأزمة.



الخميس 25 ديسمبر 2008

في مداخلة الأخ إدريس مروان رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين خلال مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009

الحركة الشعبية ساهمت إلى جانب القوى السياسية في الشرح والتعريف بمقترح الحكم الذاتي الذي من شأنه أن ينهي نزاعا مفتعلا عمر لأكثر من ثلاثة عقود بسبب جمود موقف الجزائر المناهض للوحدة الترابية المغربية

نولي اهتماما خاصا للوضع الذي توجد عليه المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة الذي توجد عليه المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة، وذلك باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي



قال الأخ إدريس مروان، رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين، إن الحركة الشعبية ساهمت إلى جانب كل القوى السياسية في الشرح والتعريف بمقترح الحكم الذاتي الذي من شأنه أن ينهي نزاعا مفتعلا عمر لأكثر من ثلاثة عقود، بسبب جمود الموقف المتجاوز الذي اتخذته الجزائر والمناهض للوحدة الترابية المغربية، والمناهض لتحقيق شعوب المنطقة لأمالهم وأحلامهم في بناء الفضاء المغربي المتكامل، فلا التاريخ ولا الجغرافية، ولا رياح التغيير الآتية من كل صوب في العالم، ولا الحرب ضد الإرهاب التي لا مفر من أن نخوضها سويا، ولا المصير المحتتم الذي نتجت عنه المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة، وذلك باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي. كما ننوّه بالوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، واستحضر أيضا قضية فلسطين والعراق ولبنان فضلا عن أمور أخرى نتعرف عليها في المداخلة التالية:

■ المحور السياسي

سبعيني اليوم أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009، وهي فرصة لتقديم مدى احترام الحكومة لإلتزاماتها الواردة في التصريح الحكومي، ومدى قدرتها على بلورة هذه الإلتزامات من خلال هذا المشروع، لمواجهة التحديات والجواب على انتقادات مختلف شرائح الشعب المغربي، مؤكداً أن تعاملنا في الحركة الشعبية مع هذا المشروع ينطلق أساساً من مبادئنا وتوابنا المتجسدة في الملكية الدستورية والدين الإسلامي والوحدة الترابية، وتماشيا مع برامجنا الهادفة إلى تحقيق الكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع المغربي بتمكينه من عاقولته كاملة، سياسية، اقتصادية، واجتماعية وثقافية، طبقاً لالتزام المغرب وتبنيها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً، وهو ما تم التمهيد عليه حرفياً في تصريح دستور المملكة المغربية.

لقد كانت الفترة الفاصلة بين قانون المالية لسنة 2008 والمشروع الذي ناقشه اليوم حلي بالاحداث والمستجدات، وياتي على رأسها موضوع وحدتنا الترابية، حيث اعتمد المغرب مقاربة جديدة لهذا الملف ترمي إلى الذهاب إلى أقصى ما يمكن التصحفية به من أجل نسوية هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، بإقتراح مبادرة قديمة تتمثل في مقترح الحكم الذاتي الذي شاركت في إعداده كافة القوى المغربية بالبلاد.

وفي هذا الإطار لابد من التذكير بأن الحركة الشعبية ساهمت إلى جانب كل القوى السياسية في الشرح والتعريف بهذا المقترح الذي من شأنه أن ينهي نزاعا مفتعلا عمر لأكثر من ثلاثة عقود، بسبب جمود الموقف المتجاوز الذي اتخذته الجزائر والمناهض للوحدة الترابية المغربية، والمناهض لتحقيق شعوب المنطقة لأمالهم وأحلامهم في بناء الفضاء المغربي المتكامل، فلا التاريخ ولا الجغرافية، ولا رياح التغيير الآتية من كل صوب في العالم، ولا الحرب ضد الإرهاب التي لا مفر من أن نخوضها سويا، ولا المصير المشترك لتسويبا كان له اعتبار لعقولة التصرف الجزائري.

وإن جانب هذا الموضوع تولى الحركة الشعبية اهتماما خاصا للوضع الذي توجد عليه المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة، وذلك باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي، وسنظل نطالب بتحريرهما إلى أن يتم ذلك إن شاء الله.

ومن جانب آخر لا يسعنا إلا أن ننوه بالوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، المثلن أن مساهم هذه الخطوة في تطوير تشريعات المغرب في المجالات الحقوقية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

اعتبار أن الموارد المالية التقليدية للغذاء للميزانية من رسوم جمركية، وضريبة على الشركات، وعائدات جباياتنا الضخمة بالخارج، وعائدات السياحة، والصادرات المغربية، لابد أن تفتأ سلبا بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية، ولكن تفاعل الحكومة المرفط، لم يمكنا من جواب معقلن مقبول.

■ المحور الاقتصادي والمالي

أما بخصوص خيارات واهداف وتوقعات هذا المشروع ففتعبرها انها بعيدة عن الواقع المتأزم المعاش، ولا تستجيب لانتقادات واشغالات المجتمع المغربي، فالمشروع لا يقدم ما يكفي لمواجهة التحديات العديدة والرهانات الكثيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والدليل القاطع لتدني وتقهقر الأداء الحكومي (بل إفلاس السياسة الحكومية) التراجعات التي سجلتها بلادنا في محيطها الدولي، ونذكر على سبيل المثال: مؤشر التنمية البشرية لسنة 2007/2008 إذ تراجع المغرب إلى المرتبة 126 من اصل 177 دولة بعد أن كان سنة 2001 في المرتبة 112- ودليل الفقر البشري العالمي حيث أصبح المغرب في المرتبة 68 من أصل 59 من اصل 108 دولة- وتراجع مؤشر التنمية البشرية لسنة 2007/2008 إذ تراجع المغرب إلى المرتبة 73 بعد أن كان في المرتبة 64 حسب تقرير 2008/2009، أي غير ذلك من التراجعات التي يطول سردها. وبالنظر إلى هذه المؤشرات، فإننا لسنا مطمئنين على قدرة الحكومة على ربح ربح التنمية اللازمة لتحسين مسبقا من الفقر والهشاشة والتخلف والامية، وبالتالي نتعقد أن الحكومة بطابعها الارتجالي والعشوائي والفرادي في التدبير والتخطيط والإحسان، التي تعاملت به مع كثير من الاحداث والقضايا التي شهدتها بلادنا، والتي هو ما لاشك فيه نتججه عدم إلتزامها الذي يتأكد من خلال مشروع القانون المالي الحالي، وهو أمر لن يمكنا من تاهيل اقتصادنا الوطني، وتقوية لكونه في مستوى تحديات الإلتحاق والمنافسة العالمية، وغياب الإستجاب نفسه هو الذي حال دون انعقاد جلسة برلمانية خاصة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على المغرب، رغم طلب جل الفرق بعقد هذه الجلسة.

تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، ونطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حدي مع المفاوضين الشباب الذين فشلوا في إنجاز مشاريعهم لأسباب متعددة، مع إجراء تقديم موضوعي لهذه التجربة، وتمكين هؤلاء الشباب من تسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم وتفتح بالكثير منهم لمخول أمام المحاكم، وتحطم آمالهم ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للابنك والدولة، وإن تحبذ عن البتات أخرى تحديات الشغل للشباب العاطل الذي يقضي وقته في الضلال بأبواب مختلف مؤسسات الدولة الوطنية منها والجهوية، دون أن يصل همه في البحث عن الشغل إلى الحكومة.

وعلى ذكر الابنك، فلطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر، ويتعامل بشروط و فوائد مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات والقنوات، فمن غير المقبول أن تخضع فوائد الفروض الضريبة على القيمة المضافة، والاف المواتج التي يعيشون اليوم بسبب هذا المخطط تحت ضائقة الديون، وتتساءل ماذا لا تريد الحكومة الإنتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص نظام السلفات الصغرى فقد أضر هو الآخر بالكثير من المواطنين المساء بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها عليهم، والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الابنك، دون أن تتدخل الحكومة لتحديد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا ورفضته الحكومة.

■ المحور الاجتماعي

تصرح الحكومة أن مشروع قانون المالية الاجتماعي بطبعه، مؤكداً أن 53٪ من حجم هذه الميزانية موجه إلى القطاعات الاجتماعية، وهو أمر مغلوط لأن 75٪ من هذه النسبة مرتبط بالتسيير فقط، فضلاً عن تفرغ التصنيف الاجتماعي للقطاعات، وهذا نتساءل: ليس قطاع الفلاحة قطاع اجتماعي بامتياز، وهل ينبغي في الصناعات التقليدية البعد الاجتماعي؟ وهل بنسبة 2٪ من الميزانية العامة سننواجه الحكومة تحديات التنمية الاجتماعية وتحارب الهشاشة؟

فأي سياسة اجتماعية لهذا المشروع في ظل اتساع دائرة الفقر، وتفشى البطالة، وختصار نفقات التعليم الذي يصبح تحت العبء الاعلى لمخلفي بعض البرامج الاستيعابية التي تتعنى صانقن أن لا تأثر عليه عبوئانية التدبير الحكومي، وإن يمكن هذا البرنامج بعد إنجازة كاملا سنة 2012، من إعادة الحياة إلى هذا الجسم المريض، أما القطاع الصحي فهو في تراجع مستمر، حيث تم تصفيت بلادنا تحت الخط الأحمر من بين 57 دولة متخلفة، وهذا قطاع من أكثر القطاعات مرضا.

وبروجنا إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، وتقدير البنك الدولي بتأكد لنا بوضوح أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقية التي ترهن مستقبل بلادنا، ورغم ذلك لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية 550 مليون درهم، أي 48.0٪ من الميزانية العامة.

أما التنمية القروية، فنسجل غياب مقاربة وإرادة حكومية واضحة للنهوض بهذا القطاع الذي يمثل سكان نصف ساكنة المغرب ليلجح بركب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الحواضر، ويعتبر في الفريق الحركي أن من حق الساكنة القروية أن تستفيد من تصف مداخل الدولة، ومن نصف البرامح التنموية، بدل تهمادي الحكومة في نهج سياسة اثبتت الفقر والتخلف، وتفتح بالسكان القرويين للرحيل إلى حواشي المدن، ليقام بها الوضع الاقتصادي والامن الاجتماعي.

إن عائلنا القروي يعاني من اختلالات بنوية ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وكما نامل أن يتصمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورده عيشه الوحيد، والتي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف، والفيضانات المفاجئة، وتهميش وعزلة دائمة.

إننا نرفض أن يبقى عائلنا القروي مرعقا للفقر والتهميش، هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بتجسيرواد خنثية لتحصين درائنها الماكرواقتصادية، والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، فمادما يعني إنجاز طريق أو تزييد قرية بالكهرباء (بحجز سكانها على أداء حتى مبلغ 65 درهم المقتربة شهريا)، أو بناء مستشفى، فتصنّف، إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في تحسين مداخل الساكنة، والتخلص من حدة فقرهم، كيف لنا أن نؤمن بفعالية مداخل التنموية في وقت يغادر فيه أطفال البرواحي التعليم الأساسي بسبب بعد المدارس أو إعدامها؛ ماذا يمكن قوله من مراكز لصحة بدون اوية وبدون قاعة للولادة، وبدون طبيب، كيف يمكن العمل على تحديات من أجل يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديتية الكبرى التي تقوم بها الدولة، والتي تقدر كلفتها بملايير الدرهم والتي يتم إنجازها في نفس المجال الذي يعيش فيه هذا المواطن؟

هذه الأسئلة والأجور تحتملنا في التفكير في أي مغربا يدخل القرن الواحد والعشرين يعيش جنباً إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرن 18، وهذا هو السبب الذي يجعلنا، في الحركة الشعبية، نتناضل من أجل مغرب واحد للجمع، مغرب تتساوى فيه الحظوظ وتتقافا فيه الفرص، يكون فيه التضامن بين المواطنين والدولة صالح من هم أكثر فقرا وهشاشة، ويعتقد أن الحكومة مطالبة سنرعى سياسة قروية تنموية تتناقل من إعداد التراب الوطني لخلق مجالات تنرف على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية الندية، ولخلق الثروات التي تضمن العمل المريح والدخل المحترم، وتجنب الرخاء للفلاحين وسكان العالم القروي.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، والتي تقدر كلفتها أساس الاقتصاد القروي، وتشكل عامل استقرار ساكنة قروية مهمة في محيطها القروي، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاقليم بالسيختر والصغير والتوسط على الحواضر، وتحفيز الإنتاج في المناطق البوريرة وتحسين المراعي، وهذا يجزرا إلى الحفاظ على موراثنا المائية، ورسم سياسة التسقيح الحكيم بين قطاعي الفلاحة والتجهيز، والماء والبيئة، هذه سياسة نتفقدها رغم ما لها من أهمية قصوى من أجل البلوغ إلى الأنتاج الخلق.

كذلك لابد من استعمار المؤهلات السياحية القروية والجبيلة، وتحفيز الغاوات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في مجالات الصناعة التقليدية والصناعة الخفيفة والمعادن والطاقت المتجددة، مع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالمناطق القروية الأكثر فقرا، وابتعاش الجمعيات الخاصة،

■ الإصلاحات المؤسساتية

للازالت الإدارية وممارستها البيروقراطية من معوقات الاستثمار والتنمية ببلادنا، وإن تضمن مشروع الميزانية لبعض التدابير بخصوص إصلاح الإدارة هي نفسها التي تعوونا عليها خلال تقديم مشاريع قوانين المالية السابقة، والنصريات الحكومية المتعاقبة، ومع الأسف بزاد سطح المواطن على إدارتهم كل سنة.

إن الوضعية التي يوجد عليها المرفق الإداري ببلادنا يفرض التحجيل بنهج برنامج (صلاحي هادف وشامل، يوفر وسائل التصدي الخلف عوامل الإختلال، والسيوكات السلبية، من تركيز إداري ونقل المسائل، وضعف المردودية، والإرتشاء، والزبونية واستغلال النفوذ، والامسائل، وغياب التسويق بين الإدارة الواحدة حول نفس الملف، وإتلاف المصالح، وغياب المساطب وهذا واقع يؤثر على نفسية المواطن، ويجعلهم مستائين ومشمئزين بشكل دائم، إنهم من جراء السلوكات المشينة يفصلون عن الخلق على قضاء مصالحهم الإدارية على أن يواجهوا إدارة تحترقها في أغلب الأحيان.

ويعود هذا في نظرنا إلى:

- انعدام تحديد المسؤوليات
- تغيب وسائل المراقبة والتدقيق والمحاسبة.
- تغيب آليات قياس النجاح والبرودية.
- انعدام تطبيق مبدأ المسؤولية.
- تغيب التكوين المستمر.
- مطلوب في دوام الأشخاص في نفس الوظائف.
- انعدام اعتماد النتائج، وتقدير الكفاءة.

إن قضية اخواننا في فلسطين، والعراق ولبنان، فكلنا ننظر أن نرى فلسطين ملتزمة الشمل ومحررة، والعراق موحدة وامة تعيد بناء مجدها، ولبنان ناجحة في وفاقها لما فيه مصلحة أشقاقتنا اللبنايين.

إننا ونحن نناقش الموضوع في هذه الجلسة السياسية الدستورية، وهي لحظة تشكل محكا حقيقيا ليس في علاقة الحكومة بالبرلمان فقط بل وفي علاقتها مع الأشغالات وانتقادات الشعب المغربي، لإزال ملتكنا نفس السؤال ونفس الهلجس الذي تشكل لبنا عن استحقاقات 7 شتنبر السابقة، حيث تبقى اشكالية العزوف الانتخابي، ومصالحة المواطن المغربي مع مؤسساته المنتخبة من الرهانات الكبرى.

إن الملامات التي أحاطت بتشكيل هذه الحكومة، وما أثاره برنامجها الغير المنسجم من ردود أفعال، وما أباتت عنه من ارتجال وعشوائية في تدبير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية للمواطن، وما صاحب ذلك من زبونية وحرية صفة وتغيب للمساواة في توزيع المنافع، واستفحال للرشوة من شأنها تحويل جهة العزوف عن الانتخابات إلى جبهة للرفض والإحتجاج.

وقبل الغوص في مضامين ومعطيات هذا المشروع، نعتبر في الفريق الحركي أن الخلق والسياس العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي وضع فيه، يلمى مجموعة من المخاطات وهي كالتالي:

أولا: إن مشروع القانون المالي الذي يقدم للبرلمان تدخل فيه الحكومة عددا كبيرا من المقضيات الضريبية والجبائية، والجمركية وغيرها، بل تفرقه بمونيات بتكاملها، مما يستحيل معه دراسة أبعادها داخل الأزمان المحدد.

وتجاوزا لهذا الوضع غير الطبيعي، فإن فريقنا يلح مرة أخرى على وضع حد لحشو مشروع القانون المالي بالملذونات المختلفة، والإيمان بها والبرلمان في الدورات الأخرى لتدريس عمق ومسؤولية، وإشراك البرلمان في تحضير وتحديد الفروضيات والتوجهات العامة لمشروع القانون المالي، مما يساهم في خلق حوار سياسي حول الإجراءات التي ترضى في تصديقها، وسيسهل في نفس الوقت دراسة هذه الإجراءات الترابية التي تضمنتها، ثانيا: المشروع جاء خارج التصريح الحكومي، حيث استندت الحكومة عند إعداده على مخططات لم يذكرها التصريح الحكومي الذي نالت به الحكومة الثقة لتدبير الشأن العام الوطني، ونذكر على الخصوص مخطط المغرب الأخضر، والمخطط الأزرق، والبرنامج الاستعجالي لتفعيل ميثاق التنمية والتعليم، والمخطط الوطني الطاقوي وغيرها من المخططات، علما أن أجال إنجاز المشاريع الواردة في المشروع لا تحترم مبدأ سنوية الميزانية، وتجاوزا أحيانا سنة 2015.

ثالثا: واعتبارا لبدا السنوية التي أشرنا إليه، فمضامين هذا المشروع في نظرنا، لا تسهل عملية الرقابة والمحاسبة الموكولة للمشرع لغياب إجراءات محددة، بتعويلات محددة، إن الضمانية، إن السائدة بخصوص ما تم تنفيذه من برامج خلال السنة الماضية، فليس هناك أي تقييم لإنجازات الحكومة وأثارها على وضعية المواطنين.

رابعا: إن المراسيم المتخذة من طرف الحكومة، والتي تستدعي خصوصها للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه طبقا لأحكام الفصل 45 من الدستور، قد تم اتخاذ بعضها أثناء انعقاد الدورات البرلمانية، ولم تقدم له في حيته، مما يعتبر في نظرنا استفخافا بالبرلمان، وخرقا لأحكام الدستور.

خامسا: المشروع أغفل العديد من التوجهات الهامة التي تضمنتها خطب ورسائل صاحب الجلالة، نذكر منها على الخصوص الإصلاحات التالية: التخليق الحياة العامة، وتبذ اقتصاد الربيع، والجهوية الواسعة، واللاتركيز، والأمن، والشغل، والسكن، والإدارة، والقضاء، والإهتمام بالطبقة الوسطى كي تكون قوة محركة للإنتاج والإبداع والاستقرار الاجتماعي.

سادسا: لقد تسامنا، خلال مناقشتنا لمشروع القانون المالي هذا عن مصادر التمويل الجديدة، التي تتضمن فعلا تحقيق المداخل المرصدة على

تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، ونطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حدي مع المفاوضين الشباب الذين فشلوا في إنجاز مشاريعهم لأسباب متعددة، مع إجراء تقديم موضوعي لهذه التجربة، وتمكين هؤلاء الشباب من تسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم وتفتح بالكثير منهم لمخول أمام المحاكم، وتحطم آمالهم ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للابنك والدولة، وإن تحبذ عن البتات أخرى تحديات الشغل للشباب العاطل الذي يقضي وقته في الضلال بأبواب مختلف مؤسسات الدولة الوطنية منها والجهوية، دون أن يصل همه في البحث عن الشغل إلى الحكومة.

وعلى ذكر الابنك، فلطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر، ويتعامل بشروط و فوائد مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات والقنوات، فمن غير المقبول أن تخضع فوائد الفروض الضريبة على القيمة المضافة، والاف المواتج التي يعيشون اليوم بسبب هذا المخطط تحت ضائقة الديون، وتتساءل ماذا لا تريد الحكومة الإنتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص نظام السلفات الصغرى فقد أضر هو الآخر بالكثير من المواطنين المساء بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها عليهم، والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الابنك، دون أن تتدخل الحكومة لتحديد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا ورفضته الحكومة.

■ المحور الاجتماعي

تصرح الحكومة أن مشروع قانون المالية الاجتماعي بطبعه، مؤكداً أن 53٪ من حجم هذه الميزانية موجه إلى القطاعات الاجتماعية، وهو أمر مغلوط لأن 75٪ من هذه النسبة مرتبط بالتسيير فقط، فضلاً عن تفرغ التصنيف الاجتماعي للقطاعات، وهذا نتساءل: ليس قطاع الفلاحة قطاع اجتماعي بامتياز، وهل ينبغي في الصناعات التقليدية البعد الاجتماعي؟ وهل بنسبة 2٪ من الميزانية العامة سننواجه الحكومة تحديات التنمية الاجتماعية وتحارب الهشاشة؟

فأي سياسة اجتماعية لهذا المشروع في ظل اتساع دائرة الفقر، وتفشى البطالة، وختصار نفقات التعليم الذي يصبح تحت العبء الاعلى لمخلفي بعض البرامج الاستيعابية التي تتعنى صانقن أن لا تأثر عليه عبوئانية التدبير الحكومي، وإن يمكن هذا البرنامج بعد إنجازة كاملا سنة 2012، من إعادة الحياة إلى هذا الجسم المريض، أما القطاع الصحي فهو في تراجع مستمر، حيث تم تصفيت بلادنا تحت الخط الأحمر من بين 57 دولة متخلفة، وهذا قطاع من أكثر القطاعات مرضا.

وبروجنا إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، وتقدير البنك الدولي بتأكد لنا بوضوح أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقية التي ترهن مستقبل بلادنا، ورغم ذلك لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية 550 مليون درهم، أي 48.0٪ من الميزانية العامة.

أما التنمية القروية، فنسجل غياب مقاربة وإرادة حكومية واضحة للنهوض بهذا القطاع الذي يمثل سكان نصف ساكنة المغرب ليلجح بركب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الحواضر، ويعتبر في الفريق الحركي أن من حق الساكنة القروية أن تستفيد من تصف مداخل الدولة، ومن نصف البرامح التنموية، بدل تهمادي الحكومة في نهج سياسة اثبتت الفقر والتخلف، وتفتح بالسكان القرويين للرحيل إلى حواشي المدن، ليقام بها الوضع الاقتصادي والامن الاجتماعي.

إن عائلنا القروي يعاني من اختلالات بنوية ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وكما نامل أن يتصمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورده عيشه الوحيد، والتي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف، والفيضانات المفاجئة، وتهميش وعزلة دائمة.

إننا نرفض أن يبقى عائلنا القروي مرعقا للفقر والتهميش، هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بتجسيرواد خنثية لتحصين درائنها الماكرواقتصادية، والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، فمادما يعني إنجاز طريق أو تزييد قرية بالكهرباء (بحجز سكانها على أداء حتى مبلغ 65 درهم المقتربة شهريا)، أو بناء مستشفى، فتصنّف، إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في تحسين مداخل الساكنة، والتخلص من حدة فقرهم، كيف لنا أن نؤمن بفعالية مداخل التنموية في وقت يغادر فيه أطفال البرواحي التعليم الأساسي بسبب بعد المدارس أو إعدامها؛ ماذا يمكن قوله من مراكز لصحة بدون اوية وبدون قاعة للولادة، وبدون طبيب، كيف يمكن العمل على تحديات من أجل يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديتية الكبرى التي تقوم بها الدولة، والتي تقدر كلفتها بملايير الدرهم والتي يتم إنجازها في نفس المجال الذي يعيش فيه هذا المواطن؟

هذه الأسئلة والأجور تحتملنا في التفكير في أي مغربا يدخل القرن الواحد والعشرين يعيش جنباً إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرن 18، وهذا هو السبب الذي يجعلنا، في الحركة الشعبية، نتناضل من أجل مغرب واحد للجمع، مغرب تتساوى فيه الحظوظ وتتقافا فيه الفرص، يكون فيه التضامن بين المواطنين والدولة صالح من هم أكثر فقرا وهشاشة، ويعتقد أن الحكومة مطالبة سنرعى سياسة قروية تنموية تتناقل من إعداد التراب الوطني لخلق مجالات تنرف على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية الندية، ولخلق الثروات التي تضمن العمل المريح والدخل المحترم، وتجنب الرخاء للفلاحين وسكان العالم القروي.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، والتي تقدر كلفتها أساس الاقتصاد القروي، وتشكل عامل استقرار ساكنة قروية مهمة في محيطها القروي، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاقليم بالسيختر والصغير والتوسط على الحواضر، وتحفيز الإنتاج في المناطق البوريرة وتحسين المراعي، وهذا يجزرا إلى الحفاظ على موراثنا المائية، ورسم سياسة التسقيح الحكيم بين قطاعي الفلاحة والتجهيز، والماء والبيئة، هذه سياسة نتفقدها رغم ما لها من أهمية قصوى من أجل البلوغ إلى الأنتاج الخلق.

كذلك لابد من استعمار المؤهلات السياحية القروية والجبيلة، وتحفيز الغاوات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في مجالات الصناعة التقليدية والصناعة الخفيفة والمعادن والطاقت المتجددة، مع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالمناطق القروية الأكثر فقرا، وابتعاش الجمعيات الخاصة،

تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، ونطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حدي مع المفاوضين الشباب الذين فشلوا في إنجاز مشاريعهم لأسباب متعددة، مع إجراء تقديم موضوعي لهذه التجربة، وتمكين هؤلاء الشباب من تسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم وتفتح بالكثير منهم لمخول أمام المحاكم، وتحطم آمالهم ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للابنك والدولة، وإن تحبذ عن البتات أخرى تحديات الشغل للشباب العاطل الذي يقضي وقته في الضلال بأبواب مختلف مؤسسات الدولة الوطنية منها والجهوية، دون أن يصل همه في البحث عن الشغل إلى الحكومة.

وعلى ذكر الابنك، فلطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر، ويتعامل بشروط و فوائد مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات والقنوات، فمن غير المقبول أن تخضع فوائد الفروض الضريبة على القيمة المضافة، والاف المواتج التي يعيشون اليوم بسبب هذا المخطط تحت ضائقة الديون، وتتساءل ماذا لا تريد الحكومة الإنتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص نظام السلفات الصغرى فقد أضر هو الآخر بالكثير من المواطنين المساء بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها عليهم، والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الابنك، دون أن تتدخل الحكومة لتحديد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا ورفضته الحكومة.

■ المحور الاجتماعي

تصرح الحكومة أن مشروع قانون المالية الاجتماعي بطبعه، مؤكداً أن 53٪ من حجم هذه الميزانية موجه إلى القطاعات الاجتماعية، وهو أمر مغلوط لأن 75٪ من هذه النسبة مرتبط بالتسيير فقط، فضلاً عن تفرغ التصنيف الاجتماعي للقطاعات، وهذا نتساءل: ليس قطاع الفلاحة قطاع اجتماعي بامتياز، وهل ينبغي في الصناعات التقليدية البعد الاجتماعي؟ وهل بنسبة 2٪ من الميزانية العامة سننواجه الحكومة تحديات التنمية الاجتماعية وتحارب الهشاشة؟

فأي سياسة اجتماعية لهذا المشروع في ظل اتساع دائرة الفقر، وتفشى البطالة، وختصار نفقات التعليم الذي يصبح تحت العبء الاعلى لمخلفي بعض البرامج الاستيعابية التي تتعنى صانقن أن لا تأثر عليه عبوئانية التدبير الحكومي، وإن يمكن هذا البرنامج بعد إنجازة كاملا سنة 2012، من إعادة الحياة إلى هذا الجسم المريض، أما القطاع الصحي فهو في تراجع مستمر، حيث تم تصفيت بلادنا تحت الخط الأحمر من بين 57 دولة متخلفة، وهذا قطاع من أكثر القطاعات مرضا.

وبروجنا إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، وتقدير البنك الدولي بتأكد لنا بوضوح أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقية التي ترهن مستقبل بلادنا، ورغم ذلك لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية 550 مليون درهم، أي 48.0٪ من الميزانية العامة.

أما التنمية القروية، فنسجل غياب مقاربة وإرادة حكومية واضحة للنهوض بهذا القطاع الذي يمثل سكان نصف ساكنة المغرب ليلجح بركب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الحواضر، ويعتبر في الفريق الحركي أن من حق الساكنة القروية أن تستفيد من تصف مداخل الدولة، ومن نصف البرامح التنموية، بدل تهمادي الحكومة في نهج سياسة اثبتت الفقر والتخلف، وتفتح بالسكان القرويين للرحيل إلى حواشي المدن، ليقام بها الوضع الاقتصادي والامن الاجتماعي.

إن عائلنا القروي يعاني من اختلالات بنوية ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وكما نامل أن يتصمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورده عيشه الوحيد، والتي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف، والفيضانات المفاجئة، وتهميش وعزلة دائمة.

إننا نرفض أن يبقى عائلنا القروي مرعقا للفقر والتهميش، هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بتجسيرواد خنثية لتحصين درائنها الماكرواقتصادية، والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، فمادما يعني إنجاز طريق أو تزييد قرية بالكهرباء (بحجز سكانها على أداء حتى مبلغ 65 درهم المقتربة شهريا)، أو بناء مستشفى، فتصنّف، إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في تحسين مداخل الساكنة، والتخلص من حدة فقرهم، كيف لنا أن نؤمن بفعالية مداخل التنموية في وقت يغادر فيه أطفال البرواحي التعليم الأساسي بسبب بعد المدارس أو إعدامها؛ ماذا يمكن قوله من مراكز لصحة بدون اوية وبدون قاعة للولادة، وبدون طبيب، كيف يمكن العمل على تحديات من أجل يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديتية الكبرى التي تقوم بها الدولة، والتي تقدر كلفتها بملايير الدرهم والتي يتم إنجازها في نفس المجال الذي يعيش فيه هذا المواطن؟

هذه الأسئلة والأجور تحتملنا في التفكير في أي مغربا يدخل القرن الواحد والعشرين يعيش جنباً إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرن 18، وهذا هو السبب الذي يجعلنا، في الحركة الشعبية، نتناضل من أجل مغرب واحد للجمع، مغرب تتساوى فيه الحظوظ وتتقافا فيه الفرص، يكون فيه التضامن بين المواطنين والدولة صالح من هم أكثر فقرا وهشاشة، ويعتقد أن الحكومة مطالبة سنرعى سياسة قروية تنموية تتناقل من إعداد التراب الوطني لخلق مجالات تنرف على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية الندية، ولخلق الثروات التي تضمن العمل المريح والدخل المحترم، وتجنب الرخاء للفلاحين وسكان العالم القروي.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، والتي تقدر كلفتها أساس الاقتصاد القروي، وتشكل عامل استقرار ساكنة قروية مهمة في محيطها القروي، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاقليم بالسيختر والصغير والتوسط على الحواضر، وتحفيز الإنتاج في المناطق البوريرة وتحسين المراعي، وهذا يجزرا إلى الحفاظ على موراثنا المائية، ورسم سياسة التسقيح الحكيم بين قطاعي الفلاحة والتجهيز، والماء والبيئة، هذه سياسة نتفقدها رغم ما لها من أهمية قصوى من أجل البلوغ إلى الأنتاج الخلق.

كذلك لابد من استعمار المؤهلات السياحية القروية والجبيلة، وتحفيز الغاوات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في مجالات الصناعة التقليدية والصناعة الخفيفة والمعادن والطاقت المتجددة، مع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالمناطق القروية الأكثر فقرا، وابتعاش الجمعيات الخاصة،

تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، ونطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حدي مع المفاوضين الشباب الذين فشلوا في إنجاز مشاريعهم لأسباب متعددة، مع إجراء تقديم موضوعي لهذه التجربة، وتمكين هؤلاء الشباب من تسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم وتفتح بالكثير منهم لمخول أمام المحاكم، وتحطم آمالهم ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للابنك والدولة، وإن تحبذ عن البتات أخرى تحديات الشغل للشباب العاطل الذي يقضي وقته في الضلال بأبواب مختلف مؤسسات الدولة الوطنية منها والجهوية، دون أن يصل همه في البحث عن الشغل إلى الحكومة.

وعلى ذكر الابنك، فلطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر، ويتعامل بشروط و فوائد مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات والقنوات، فمن غير المقبول أن تخضع فوائد الفروض الضريبة على القيمة المضافة، والاف المواتج التي يعيشون اليوم بسبب هذا المخطط تحت ضائقة الديون، وتتساءل ماذا لا تريد الحكومة الإنتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص نظام السلفات الصغرى فقد أضر هو الآخر بالكثير من المواطنين المساء بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها عليهم، والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الابنك، دون أن تتدخل الحكومة لتحديد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا ورفضته الحكومة.

■ المحور الاجتماعي

تصرح الحكومة أن مشروع قانون المالية الاجتماعي بطبعه، مؤكداً أن 53٪ من حجم هذه الميزانية موجه إلى القطاعات الاجتماعية، وهو أمر مغلوط لأن 75٪ من هذه النسبة مرتبط بالتسيير فقط، فضلاً عن تفرغ التصنيف الاجتماعي للقطاعات، وهذا نتساءل: ليس قطاع الفلاحة قطاع اجتماعي بامتياز، وهل ينبغي في الصناعات التقليدية البعد الاجتماعي؟ وهل بنسبة 2٪ من الميزانية العامة سننواجه الحكومة تحديات التنمية الاجتماعية وتحارب الهشاشة؟

فأي سياسة اجتماعية لهذا المشروع في ظل اتساع دائرة الفقر، وتفشى البطالة، وختصار نفقات التعليم الذي يصبح تحت العبء الاعلى لمخلفي بعض البرامج الاستيعابية التي تتعنى صانقن أن لا تأثر عليه عبوئانية التدبير الحكومي، وإن يمكن هذا البرنامج بعد إنجازة كاملا سنة 2012، من إعادة الحياة إلى هذا الجسم المريض، أما القطاع الصحي فهو في تراجع مستمر، حيث تم تصفيت بلادنا تحت الخط الأحمر من بين 57 دولة متخلفة، وهذا قطاع من أكثر القطاعات مرضا.

وبروجنا إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، وتقدير البنك الدولي بتأكد لنا بوضوح أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقية التي ترهن مستقبل بلادنا، ورغم ذلك لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية 550 مليون درهم، أي 48.0٪ من الميزانية العامة.

أما التنمية القروية، فنسجل غياب مقاربة وإرادة حكومية واضحة للنهوض بهذا القطاع الذي يمثل سكان نصف ساكنة المغرب ليلجح بركب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الحواضر، ويعتبر في الفريق الحركي أن من حق الساكنة القروية أن تستفيد من تصف مداخل الدولة، ومن نصف البرامح التنموية، بدل تهمادي الحكومة في نهج سياسة اثبتت الفقر والتخلف، وتفتح بالسكان القرويين للرحيل إلى حواشي المدن، ليقام بها الوضع الاقتصادي والامن الاجتماعي.

إن عائلنا القروي يعاني من اختلالات بنوية ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وكما نامل أن يتصمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورده عيشه الوحيد، والتي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف، والفيضانات المفاجئة، وتهميش وعزلة دائمة.

إننا نرفض أن يبقى عائلنا القروي مرعقا للفقر والتهميش، هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بتجسيرواد خنثية لتحصين درائنها الماكرواقتصادية، والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، فمادما يعني إنجاز طريق أو تزييد قرية بالكهرباء (بحجز سكانها على أداء حتى مبلغ 65 درهم المقتربة شهريا)، أو بناء مستشفى، فتصنّف، إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في تحسين مداخل الساكنة، والتخلص من حدة فقرهم، كيف لنا أن نؤمن بفعالية مداخل التنموية في وقت يغادر فيه أطفال البرواحي التعليم الأساسي بسبب بعد المدارس أو إعدامها؛ ماذا يمكن قوله من مراكز لصحة بدون اوية وبدون قاعة للولادة، وبدون طبيب، كيف يمكن العمل على تحديات من أجل يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديتية الكبرى التي تقوم بها الدولة، والتي تقدر كلفتها بملايير الدرهم والتي يتم إنجازها في نفس المجال الذي يعيش فيه هذا المواطن؟

هذه الأسئلة والأجور تحتملنا في التفكير في أي مغربا يدخل القرن الواحد والعشرين يعيش جنباً إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرن 18، وهذا هو السبب الذي يجعلنا، في الحركة الشعبية، نتناضل من أجل مغرب واحد للجمع، مغرب تتساوى فيه الحظوظ وتتقافا فيه الفرص، يكون فيه التضامن بين المواطنين والدولة صالح من هم أكثر فقرا وهشاشة، ويعتقد أن الحكومة مطالبة سنرعى سياسة قروية تنموية تتناقل من إعداد التراب الوطني لخلق مجالات تنرف على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية الندية، ولخلق الثروات التي تضمن العمل المريح والدخل المحترم، وتجنب الرخاء للفلاحين وسكان العالم القروي.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، والتي تقدر كلفتها أساس الاقتصاد القروي، وتشكل عامل استقرار ساكنة قروية مهمة في محيطها القروي، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاقليم بالسيختر والصغير والتوسط على الحواضر، وتحفيز الإنتاج في المناطق البوريرة وتحسين المراعي، وهذا يجزرا إلى الحفاظ على موراثنا المائية، ورسم سياسة التسقيح الحكيم بين قطاعي الفلاحة والتجهيز، والماء والبيئة، هذه سياسة نتفقدها رغم ما لها من أهمية قصوى من أجل البلوغ إلى الأنتاج الخلق.

كذلك لابد من استعمار المؤهلات السياحية القروية والجبيلة، وتحفيز الغاوات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في مجالات الصناعة التقليدية والصناعة الخفيفة والمعادن والطاقت المتجددة، مع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالمناطق القروية الأكثر فقرا، وابتعاش الجمعيات الخاصة،

تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، ونطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حدي مع المفاوضين الشباب الذين فشلوا في إنجاز مشاريعهم لأسباب متعددة، مع إجراء تقديم موضوعي لهذه التجربة، وتمكين هؤلاء الشباب من تسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم وتفتح بالكثير منهم لمخول أمام المحاكم، وتحطم آمالهم ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للابنك والدولة، وإن تحبذ عن البتات أخرى تحديات الشغل للشباب العاطل الذي يقضي وقته في الضلال بأبواب مختلف مؤسسات الدولة الوطنية منها والجهوية، دون أن يصل همه في البحث عن الشغل إلى الحكومة.

وعلى ذكر الابنك، فلطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر، ويتعامل بشروط و فوائد مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات والقنوات، فمن غير المقبول أن تخضع فوائد الفروض الضريبة على القيمة المضافة، والاف المواتج التي يعيشون اليوم بسبب هذا المخطط تحت ضائقة الديون، وتتساءل ماذا لا تريد الحكومة الإنتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص نظام السلفات الصغرى فقد أضر هو الآخر بالكثير من المواطنين المساء بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها عليهم، والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الابنك، دون أن تتدخل الحكومة لتحديد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا ورفضته الحكومة.

■ المحور الاجتماعي

تصرح الحكومة أن مشروع قانون المالية الاجتماعي بطبعه، مؤكداً أن 53٪ من حجم هذه الميزانية موجه إلى القطاعات الاجتماعية، وهو أمر مغلوط لأن 75٪ من هذه النسبة مرتبط بالتسيير فقط، فضلاً عن تفرغ التصنيف الاجتماعي للقطاعات، وهذا نتساءل: ليس قطاع الفلاحة قطاع اجتماعي بامتياز، وهل ينبغي في الصناعات التقليدية البعد الاجتماعي؟ وهل بنسبة 2٪ من الميزانية العامة سننواجه الحكومة تحديات التنمية الاجتماعية وتحارب الهشاشة؟

فأي سياسة اجتماعية لهذا المشروع في ظل اتساع دائرة الفقر، وتفشى البطالة، وختصار نفقات التعليم الذي يصبح تحت العبء الاعلى لمخلفي بعض البرامج الاستيعابية التي تتعنى صانقن أن لا تأثر عليه عبوئانية التدبير الحكومي، وإن يمكن هذا البرنامج بعد إنجازة كاملا سنة 2012، من إعادة الحياة إلى هذا الجسم المريض، أما القطاع الصحي فهو في تراجع مستمر، حيث تم تصفيت بلادنا تحت الخط الأحمر من بين 57 دولة متخلفة، وهذا قطاع من أكثر القطاعات مرضا.

وبروجنا إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، وتقدير البنك الدولي بتأكد لنا بوضوح أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقية التي ترهن مستقبل بلادنا، ورغم ذلك لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية 550 مليون درهم، أي 48.0٪ من الميزانية العامة.

أما التنمية القروية، فنسجل غياب مقاربة وإرادة حكومية واضحة للنهوض بهذا القطاع الذي يمثل سكان نصف ساكنة المغرب ليلجح بركب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الحواضر، ويعتبر في الفريق الحركي أن من حق الساكنة القروية أن تستفيد من تصف مداخل الدولة، ومن نصف البرامح التنموية، بدل تهمادي الحكومة في نهج سياسة اثبتت الفقر والتخلف، وتفتح بالسكان القرويين للرحيل إلى حواشي المدن، ليقام بها الوضع الاقتصادي والامن الاجتماعي.

إن عائلنا القروي يعاني من اختلالات بنوية ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وكما نامل أن يتصمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورده عيشه الوحيد، والتي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف، والفيضانات المفاجئة، وتهميش وعزلة دائمة.

إننا نرفض أن يبقى عائلنا القروي مرعقا للفقر والتهميش، هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بتجسيرواد خنثية لتحصين درائنها الماكرواقتصادية، والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، فمادما يعني إنجاز طريق أو تزييد قرية بالكهرباء (بحجز سكانها على أداء حتى مبلغ 65 درهم المقتربة شهريا)، أو بناء مستشفى، فتصنّف، إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في تحسين مداخل الساكنة، والتخلص من حدة فقرهم، كيف لنا أن نؤمن بفعالية مداخل التنموية في وقت يغادر فيه أطفال البرواحي التعليم الأساسي بسبب بعد المدارس أو إعدامها؛ ماذا يمكن قوله من مراكز لصحة بدون اوية وبدون قاعة للولادة، وبدون طبيب، كيف يمكن العمل على تحديات من أجل يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديتية الكبرى التي تقوم بها الدولة، والتي تقدر كلفتها بملايير الدرهم والتي يتم إنجازها في نفس المجال الذي يعيش فيه هذا المواطن؟

هذه الأسئلة والأجور تحتملنا في التفكير في أي مغربا يدخل القرن الواحد والعشرين يعيش جنباً إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرن 18، وهذا هو السبب الذي يجعلنا، في الحركة الشعبية، نتناضل من أجل مغرب واحد للجمع، مغرب تتساوى فيه الحظوظ وتتقافا فيه الفرص، يكون فيه التضامن بين المواطنين والدولة صالح من هم أكثر فقرا وهشاشة، ويعتقد أن الحكومة مطالبة سنرعى سياسة قروية تنموية تتناقل من إعداد التراب الوطني لخلق مجالات تنرف على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية الندية، ولخلق الثروات التي تضمن العمل المريح والدخل المحترم، وتجنب الرخاء للفلاحين وسكان العالم القروي.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، والتي تقدر كلفتها أساس الاقتصاد القروي، وتشكل عامل استقرار ساكنة قروية مهمة في محيطها القروي، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاقليم بالسيختر والصغير والتوسط على الحواضر، وتحفيز الإنتاج في المناطق البوريرة وتحسين المراعي، وهذا يجزرا إلى الحفاظ على موراثنا المائية، ورسم سياسة التسقيح الحكيم بين قطاعي الفلاحة والتجهيز، والماء والبيئة، هذه سياسة نتفقدها رغم ما لها من أهمية قصوى من أجل البلوغ إلى الأنتاج الخلق.

كذلك لابد من استعمار المؤهلات السياحية القروية والجبيلة، وتحفيز الغاوات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في مجالات الصناعة التقليدية والصناعة الخفيفة والمعادن والطاقت المتجددة، مع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالمناطق القروية الأكثر فقرا، وابتعاش الجمعيات الخاصة،